



فرائض للعلوم الاقتصادية والإدارية
KHAZAYIN OF ECONOMIC AND
ADMINISTRATIVE SCIENCES
ISSN: 2960-1363 (Print)
ISSN: 3007-9020 (Online)



The application of the IFRS 9 International Financial Reporting Standard has influenced the determination of auditors' liability when auditing credit risks*

¹ Assistant Professor Dr. Khaled Obaid Ahmed,

² Instructor Dr. Ban Riad Yusuf

University of Mustansiriyah

Ministry of Education

Dr.khaled.cpa1@gmail.com

banhana819@yahoo.com

Abstract:

This research aims to identify the professional responsibility of auditors when auditing financial risks resulting from the implementation of Financial Reporting Standard (IFRS 9). This includes recognizing expected losses according to the expected credit loss model, which distinguishes this standard from others through the creation of provisions to address expected risks with the aim of early recognition. It also aims to reduce the professional and legal responsibility of auditors when performing auditing tasks. The research problem arises from the fact that implementing the requirements of IFRS 9 will result in an increase in provisions, which will be a challenge and an obstacle for Iraqi banks. This requires auditors to prepare an audit plan based on identifying and assessing the risks of each item of financial assets according to the standard's classification. This impact may result in financial failure and an increase in the professional and legal responsibility of auditors. To achieve the research objective, the most important concepts of auditors' responsibility when auditing financial assets in accordance with international auditing standards were discussed, and their professional responsibility when auditing credit risks was determined. The research reached a conclusion that the expected credit loss model is better than the actual credit loss model by absorbing credit losses through using the approach of recognizing credit losses at the moment of initial recognition of the financial asset and adopting a unified model that is applied to all financial assets. The research recommended that the Central Bank of Iraq should establish clear foundations that determine the provisions included in the expected credit loss model in light of International Financial Reporting Standard No. 9 with the aim of ensuring the unification of private practices in Iraqi banks.

Keywords: IFRS 9, auditors' liability, projected credit loss model

DOI: [10.69938/Keas.25020111](https://doi.org/10.69938/Keas.25020111)

أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 على تحديد مسؤولية مراقبي الحسابات عند تدقيق المخاطر الائتمانية

أ.م.د. خالد عبيد أحمد¹

م.د. بان رياض يوسف²

الجامعة المستنصرية

وزارة التربية

Dr.khaled.cpa1@gmail.com

banhana819@yahoo.com

ملخص البحث

يهدف البحث الى تحديد المسؤولية المهنية لمراقبي الحسابات عند تدقيق المخاطر المالية الناتجة عن تطبيق معيار الإبلاغ المالي (IFRS 9), ويتضمن ذلك الاعتراف بالخسائر المتوقعة وفقاً لنموذج خسائر الائتمان المتوقعة, وهو ما يميز هذا المعيار عن غيره من خلال تكوين المخصصات لمواجهة المخاطر المتوقعة بهدف الاعتراف المبكر بها). وكذلك يهدف الى تقليل المسؤولية المهنية والقانونية على مراقب الحسابات عند اداء مهام عملية التدقيق, وتبرز مشكلة البحث من أن تطبيق متطلبات المعيار IFRS9 سوف ينتج عنه زيادة في المخصصات والتي ستكون تحدياً ومعوقاً امام المصارف العراقية؛ الامر الذي يتطلب من مراقبي الحسابات إعداد خطة تدقيق تعتمد على تحديد وتقييم مخاطر كل بند من الموجودات المالية وفقاً لتصنيف المعيار, وهذا الأثر قد ينتج عنه الفشل المالي والزيادة في المسؤولية المهنية والقانونية التي تقع على مراقبي الحسابات.

ولتحقيق هدف البحث تم مناقشة أهم مفاهيم مسؤولية مراقبي الحسابات عند تدقيق الموجودات المالية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية وتحديد مسؤوليتهم المهنية عند تدقيق المخاطر الائتمانية. وتوصل البحث الى نتيجة مفادها ان نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة هو افضل من نموذج خسائر الائتمان الفعلية من خلال استيعاب خسائر الائتمان وذلك عبر استخدام منهج الاعتراف بالخسائر الائتمانية لحظة الاعتراف المبدئي بالأصل المالي واعتماد نموذج موحد يطبق على الاصول المالية كافة, وأوصى البحث بضرورة ان يقوم البنك المركزي العراقي بوضع اسس واضحة تحدد المخصصات الواردة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة في ظل معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 بهدف ضمان توحيد الممارسات الخاصة في المصارف العراقية.

الكلمات المفتاحية : معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9, مسؤولية مراقبي الحسابات, نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

1 المقدمة

يتطلب عمل مراقبي الحسابات أعداد منهجية علمية لتنفيذ مهام عملهم لكشف الأخطاء والغش والتلاعب, إلا أن هنالك أخطاء قد لا يمكن كشفها بأسلوب العمل التقليدي, وإنما يتطلب دراستها وتقدير مخاطرها ومنها الموجودات المالية, الامر الذي يتطلب اعداد خطة تستند على تقدير تلك المخاطر, وبناء برنامج تدقيق يحقق أقصى فاعلية في اكتشاف التحريفات الجوهرية, ليتمكن مراقب الحسابات من إبداء رأيه الفني المحايد, بما يعكس على زيادة القيمة المضافة لتقرير مراقبي الحسابات في حال تبني تطبيق معيار التدقيق الدولي (701) وهو من الامور الاساسية لبيان أثر الموجودات المالية على البيانات المالية, ومن جانب آخر تلافي المسؤولية المهنية والقانونية في تقريره وفقاً للمعايير الدولية.

2 المنهجية

1-2 مشكلة البحث :

نتيجة لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم IFRS9 " الأدوات المالية- الاعتراف والقياس" لتصنيف وقياس الموجودات المالية والذي سوف تتغير فيه الطريقة التي تتبناها المصارف في الاعتراف بالخسائر الائتمانية وتكوين المخصصات للديون المتوقعة قبل حدوثها, ومن ثم زيادة المخصصات للحد من الخسائر, ولكن متطلبات تطبيق المعيار (9) وهذه الزيادة في المخصصات ستكون تحدياً ومعوقاً امام المصارف العراقية؛ الامر الذي يتطلب من مراقبي الحسابات إعداد خطة تدقيق تعتمد على تحديد وتقييم مخاطر كل بند من الموجودات المالية وفقاً لتصنيف المعيار, وهذا الأثر قد ينتج عنه الفشل المالي. أضف الى ذلك تلافي المسؤولية المهنية والقانونية التي تقع على مراقبي الحسابات ويتمثل السؤال الرئيس للبحث في: "ما هو أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 على تحديد مسؤولية مراقبي الحسابات عند تدقيق المخاطر الائتمانية للمصارف العراقية" ومن خلال دراسة المشكلة يمكن تحديد الاسئلة الفرعية الآتية:

أ- كيف يؤدي تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9) وتطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة الى الحد من مخاطر الائتمان وتحديد مسؤولية مراقبي الحسابات.

ب- كيف يؤدي تطوير خطة التدقيق والافصاح عن مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة الى الحد من خطرها في البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات البنوك المصارف العراقية.

2-2 هدف البحث:

في ضوء مشكلة البحث يتمثل الهدف الرئيس في بيان مدى أثر تطبيق معيار اعداد التقرير المالي رقم (9) وتحديدًا نموذج الخسائر الائتمانية على تحديد مسؤولية مراقبي الحسابات فيما يخص مخاطر الائتمان في المصارف العراقية.

2-3 أهمية البحث: تتبع أهمية البحث من خلال:

- 1- تسليط الضوء على أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) فيما يخص نموذج الخسائر الائتمانية في المصارف العراقية
- 2- تحديد مسؤولية مراقب الحسابات عند تدقيق الموجودات المالية وتصنيفاتها وطرق قياسها والإفصاح عنها وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية.
- 3- توفير معلومات وتأكيد معقول عن نموذج الخسائر الائتمانية وتحديد مسؤولية مراقب الحسابات عند تدقيق الموجودات المالية
- 4- تخفيض مسؤولية مراقب الحسابات المهنية والقانونية تجاه المخاطر الائتمانية.

2-4 فرض البحث: في ضوء مشكلة البحث وأهدافه وأهميته تتمثل فروض البحث بالآتي:

- أ- يؤدي تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) وتحديدًا نموذج الخسائر الائتمانية الى الحد من المخاطر الائتمانية في المصارف العراقية .
- ب- لا يؤدي تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية الى تحديد مسؤولية مراقبي الحسابات عند تدقيق الموجودات المالية.

5-2 منهج البحث: يعتمد الباحثان في الجانب النظري المنهج الاستقرائي وفي الجانب التطبيقي المنهج التحليلي.

6-2 حدود البحث:

أ- الحدود المكانية: تقتصر الدراسة التطبيقية على عينة من المصارف التجارية العراقية المسجلة في سوق العراق الأوراق المالية

ب- الحدود الزمانية: 2018, 2019

ت- الحدود المهنية: تقتصر الدراسة على تقدير المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية عند تطبيق معيار الإبلاغ المالي

رقم IFRS9

3- الدراسات السابقة:

1-3 دراسة (فاضل, 2018) هدفت الدراسة للتعرف على أنواع المخاطر المالية المصرفية التي تواجهها المصارف التجارية العراقية، وفحص القوائم المالية لغرض التعرف على مدى تطبيق المصارف للمعايير الدولية، ومن ثم اقتراح برنامج لتدقيق الإفصاح عن المخاطر المالية على وفق (IFRS و IAS). وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تطبيق برنامج تدقيق الإفصاح عن المخاطر المالية المقترح في ظل تطبيق (IFRS و IAS)، ومتابعة تطبيقها وقيام الجهة القطاعية المشرفة على النشاط المصرفي بالعمل على مساعدة المصارف على تحقيق نقلة نوعية في الإفصاح عن المخاطر المالية لرفع مستوى الشفافية والثقة بقرارات الإدارة وتقديم خدمات مصرفية تستقطب المستثمرين

2-3 دراسة (Casta et al, 2019) تهدف الدراسة إلى بيان تأثيرات الأصول المالية قصيرة الأجل الناتجة عن تطبيق المعيار والمتمثلة بانخفاض الأرباح المحتجزة واحتياطيات حقوق الملكية بشكل رئيسي بسبب تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الجديد الذي جاء به المعيار وكيف استوعبت البنوك سياستها المحاسبية للتخفيف من تلك التأثيرات الغير ملائمة لها، تكون مجتمع وعينة الدراسة من 56 بنكاً مدرجاً في البورصة في الاتحاد الأوروبي، وتوصلت الدراسة أن البنوك عينة البحث تستخدم أحكامها التقديرية لتقليل من مستوى مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة على القروض عندما يكون التأثير غير ملائم على الأرباح المحتجزة واحتياطيات حقوق الملكية.

3-3 دراسة (Eriksson, N., & Rådström, N. 2019) هدفت الدراسة إلى تناول الجودة المحاسبية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 من خلال طرح السؤال ما هي الآثار المترتبة على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9 بالنسبة لمحللي الأسهم؟ وقد تم تصميم قائمة استقصاء للمهتمين بالتحليل المالي للأسهم في البنوك الأوروبية. وأهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة أن نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 تحتوي على تعقيدات كبيرة بالنسبة للمحلل المالي خصوصاً فيما يخص الأسهم، والتمثيل الصادق والعاقل للمعلومات المالية التي يوفرها تطبيق المعيار IFRS 9 تعد منخفضة نظراً لارتفاع درجة التعقيد في متطلبات احتساب الخسائر الائتمانية، فضلاً عن انخفاض قابلية المقارنة.

4-3 (متعب, 2021) تهدف الدراسة إلى قياس مدى تطبيق متطلبات IFRS 9 وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، وقياس تأثير تطبيق متطلبات المعيار من حيث تصنيف وقياس الأصول المالية وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على تصميم وتنفيذ برنامج تدقيق المعد من قبل مراقب الحسابات وتقريره النهائي وفق متطلبات المعيار وأوصت بضرورة أن يعيد البنك المركزي العراقي النظر في تعليماته من خلال دراسته للمعيار وما يرتبط به من متطلبات التصنيف والقياس للأصول المالية واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للنظر في إمكانية إجراء تعديلات على المعيار على وفق متغيرات البيئة المحلية.

5-3 (العكيلي, 2021)، تهدف الدراسة على إلى تسليط الضوء على الأصول السامة وتأثيرها على المركز المالي والقيمة العادلة لذا ركزت الباحثة على دراسة وتحليل الأصول السامة وخصائصها وانعكاسها على القيمة السوقية للأسهم ومواجهة مخاطرها. وأوصت بضرورة اعتماد سياسة ائتمانية مبنية على اسس علمية تهدف إلى تخفيض أثر الأصول السامة من خلال وضع شروط أمنه لمنح القروض، الالتزام بإرشادات وتعليمات الجهات الرقابية لتفادي خطر الاحتفاظ بالأموال وتنميتها في المشاريع الضرورية.

6-3 (عزام, وآخرون, 2022) هدفت الدراسة إلى تحليل مدى تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ومؤشرات الملاءة المالية واعتمدت الدراسة التحليل الاحصائي لاختبار فرض الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن أكثر المتغيرات تأثيراً على الملاءة المالية للمصرف هو خطر الموجودات المالية والرافعة المالية والخسائر الائتمانية المتوقعة، ضرورة زيادة رؤوس الأموال في المصارف لمقابلة الزيادة في الخسائر الائتمانية المتوقعة.

7-3 (الشرع وآخرون, 2023) هدفت الدراسة إلى تحديد أثر مخاطر السيولة وتفاذي خطرها على المصارف وبالتحديد مؤشرات القدرة الائتمانية وهي نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، مخصص خسائر القروض، نسبة القروض إلى إجمالي الودائع وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة تفعيل دور قسم إدارة المخاطر للحد الذي يسهم في تقليص حجم أو تلافي الخسائر الائتمانية.

8-3 أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :-

أ- إيضاح أهمية تنفيذ إجراءات التدقيق المستندة إلى المخاطر للأصول المالية وبالتحديد مخاطر الائتمان وجمع أدلة مراجعة كافية ومناسبة.

ب- التأكد من إجراءات المصارف حول تصنيف وقياس الأصول المالية والمخاطر الائتمانية والإفصاح عنها وتعمل على تخفيض أثر خطرهما على مراقب الحسابات والمصارف.

4- المدخل المفاهيمي لمخاطر التدقيق

1-4 مفهوم مخاطر التدقيق

يستند أداء مهنة التدقيق لمجموعة من الإجراءات التي يحيطها المخاطر قد تنعكس على تقرير مراقب الحسابات، ما يتطلب التعرف عليها وتقديرها وتحديد مستوياتها بمهنية عالية وأخذها بعين الاعتبار أثناء تنفيذ عملية التدقيق، لأجل تخفيض تأثيرها السلبي على البيانات المالية وتقديره الذي يوفر معلومات تتصف بالشمولية والاتساق ويقدم تأكيد معقول بسلامة البيانات المالية، الأمر الذي يعزز الثقة والمصداقية على البيانات المالية (يوسف، 2022: 66-67). وبما أن مخاطر التدقيق أصبحت أمراً يهدد عمل مراقبي الحسابات لذا عنيت المنظمات المهنية كمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي في النشرة رقم 47 بتوجب عليه أن يحدد الخطر وأنواعه وتحديد مكوناته وكيفية قياسه، وقد عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA ضمن SAS رقم 47 بعنوان Audit Risk and Materiality مخاطر التدقيق (أحمد، 2019: 125) و (Arzhenovskiy, 2019: 76) وعرفها Brumfield على أنها احتمال إبداء مراقب الحسابات رأياً غير مناسب في البيانات المالية التي تحتوي على أخطاء جوهرية (عبد العزيز، 2019: 108) ومن خلال الوصول لخطر التدقيق المقبول الذي يمثل قياساً لكيفية استعداد مراقب الحسابات لقبول احتمال أن تتضمن البيانات المالية تحريف جوهري بعد الانتهاء من مهام عمله والوصول إلى رأيه الفني المحايد. بمعنى في حال قرر مراقب الحسابات أن يكون خطر التدقيق عند أدنى مستوى مقبول، هذا يعني أن تكون البيانات المالية أكثر تأكيداً بعدم وجود تحريف جوهري (يوسف، 2022: 68).

2-4 نشأة مخاطر التدقيق : أن نشوء خطر التدقيق مبني على مجموعة من الأسباب المرتبطة بمراقب الحسابات أهمها (الكعبي، 2014: 30):

- 1-2-4 توصله لاستنتاجات غير دقيقة وذلك لكون البيانات المالية محرّفة بصورة جوهريّة، أو احتمال فشله في اكتشاف التحريفات والأخطاء الجوهرية عند أداء مهام عمله.
 - 2-2-4 بسبب عدم ملائمة إجراءات المستخدم أو ضعفها سواء كانت الإجراءات (تحليلية أو تفصيلية)
 - 3-2-4 سوء تقدير الأهمية النسبية للبند محل التدقيق أو تقدير الخطأ ما من شأنه التأثير في عملية تخطيط وحجم العينات وكمية أدلة الإثبات الواجب الحصول عليها لاكتشاف التحريفات الجوهرية.
 - 4-2-4 عدم تقييم خطر الأخطاء هل هي (الطبيعية والرقابية) أو خطأ في تقييم الخطر لاكتشاف كأن يكون بمستوى مرتفع ما ينعكس على تنفيذ إجراءات أقل أو الاكتفاء بالإجراءات التحليلية عند التدقيق أو تقليص حجم العينة بناءً على ذلك التقييم.
 - 3-4 أنواع مخاطر التدقيق وإستراتيجية تقييمها من قبل مراقب الحسابات
- تعتمد الأدبيات في مجال التدقيق على تقسيم مخاطر التدقيق من حيث خضوعها لرقابة مراقب الحسابات إلى نوعين رئيسيين هما على النحو الآتي:-

- 1-3-4 خطر تدقيق خاضع لرقابة مراقب الحسابات وحكمه وتقديره الشخصي.
 - 2-3-4 خطر تدقيق غير خاضع لرقابة مراقب الحسابات وحكمه وتقديره الشخصي.
- بعد مراقب الحسابات مسؤولاً عن مخاطر التدقيق الخاضعة لرقابته وحكمه وتقديره الشخصي لذا يتوجب تحديد إجراءات في ضوء تقديره للخطر وفقاً لدراسة النشاط الوحدة، وفهم البيئة المحيطة لها، بالإضافة إلى خبرته المهنية في أداء مهام عمله، وتطبيق الإرشادات المهنية (أحمد، 2019: ص 126_127)، أكد مجلس معايير التدقيق الدولية (IAASB) بالفقرة 3 أن مخاطر التدقيق لها ثلاثة أنواع وهي (الرابعي، 2002: 19):-

أ - خطر ضمني (Inherent Risks):-

يوصف بأنه خطر ملازم ، موروث ، ويتأثر بعوامل تتواجد في بيئة الوحدة ومن أهم أشكالها مخاطر تشغيلية ، مخاطر السوق، مخاطر مالية (عمر، 2023: 35) وأهم العوامل المسببة لهذا الخطر على مراقب الحسابات أخذها بعين الاعتبار هي:

1. طبيعة وخصائص نشاط الوحدة، وطبيعة الأخطاء المحتملة الحدوث، قابلية الموجودات على الاختلاس أو الغش والسرقة، والتكليف المستمر لعملية التدقيق إزاء التكليف لأول مره ، ونتائج التدقيق للسنوات السابقة
2. المعاملات ذات الأطراف متعددة والمعاملات غير الروتينية، ودرجة الاجتهاد المطلوبة لتحديد وتسجيل أرصدة الحسابات والمعاملات بشكل سليم.
3. وأورد معيار التدقيق 400 ضمن الفقرة 12 عوامل ومنها: نزاهة الإدارة، ومعدل دوران الإدارة ومجلس الإدارة ومعرفتهم بالتغيرات الحاصلة خلال الفترة، الضغوط غير الاعتيادية على الإدارة، التي تدفعها لتقديم بيانات مالية غير سليمة، كحدوث حالات فشل في أعمالها، وعدم توفر تمويل كافٍ لاستمرارها
4. أضافه (عبدالله، عقيلي) عوامل لها تأثير مباشر في عملية تقدير الخطر الضمني من قبل مراقب الحسابات ومنها: طبيعة الرصيد أو الحساب، ونوع المعاملات والعوامل الخارجية كالنظور التكنولوجي، وعوامل عامة تؤثر في المخاطر الضمنية وأهمها:- موسمية نشاط الوحدة، وحجم الوحدة، التغير في الإجراءات والسياسات والأنظمة المتبعة في الوحدة، اعتماد الوحدة أسلوب التقديرات المحاسبية في الأرصدة المحاسبية.

ت- خطر الرقابة (Control Risks (CR):

ينتج خطر الرقابة بسبب عدم كفاءة نظام الرقابة الداخلية أو فشله في منع واكتشاف، وتصحيح الأخطاء والتحريفات في الوقت المناسب، والتي تحدث ضمن رصيد حساب أو ضمن مجموعة معاملات تجريها الوحدة (عمر، 2023: 35)، ويمكن أن ينخفض خطر الرقابة وحتى ينعقد في حالة يكون نظام الرقابة الداخلية أكثر فاعلية وكفاءة، وغالباً ما تكون الإدارة سبب هذا الخطر (عمر، 2021: 99). ومتفق بأنه خطر داخلي ويعتبر مقياساً يعكس مدى كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في منع حدوث الأخطاء أو اكتشافها، لذا يعد خطر لصيق في بيئة الوحدة ويتوجب على مراقب الحسابات دراسة وفهم بيئة الوحدة ولإجراءات الرقابة لغرض أعداد خطة تدقيق

ملامحه (أحمد, 2019 : 127). اما مسؤولية مراقب الحسابات فتكمن في تقدير حجمه ومحاولة تخفيضه, مايجب القيام بالخطوات الاتي:-عمل تقويم أولي لخطر الرقابة بدراسة النظام المحاسبي, ومن ثم تحديد المخاطر بأعتماد اختبارات الرقابة كـ الوصف, الاستقصاء, خرائط التدقيق, وبعدها تحديد نوع الخطر وقت المناسب الحصول على أدلة الإثبات, وضرورة الاهتمام بالعلاقة بين المخاطر و مخاطر الرقابة(أحمد , 2014 : 11-19)

ث- خطر الاكتشاف (D R) Detection Risks

يتعلق خطر الاكتشاف بإجراءات ينفذها مراقب الحسابات للحد من مخاطر التدقيق للمستوى المقبول, لذا تعد مقياس لفشل مراقبي الحسابات في اكتشاف اخطاء جوهرية موجودة فعلاً ضمن البيانات المالية(عمر, 2023 : 35) وعرف خطر الاكتشاف " بأنها مخاطر متمثلة في الإجراءات المتبعة بمهام عملية التدقيق وقد تفقد مراقب الحسابات لنتيجة مفادها عدم وجود خطأ والحقيقة يوجد خطأ جوهري وفي حال أجمع مع أخطاء أخرى أو نوع آخر من المعاملات.

5- مكان مخاطر التدقيق في ظل تبني معيار الإبلاغ المالي IFRS 9

جاء معيار الإبلاغ المالي IFRS 9 ليحدد الموجودات المالية وقد قدم المعيار تصنيف الموجودات المالية ضمن الفقرة 104 إلى ثلاث فئات أساسية وهي على النحو الاتي :

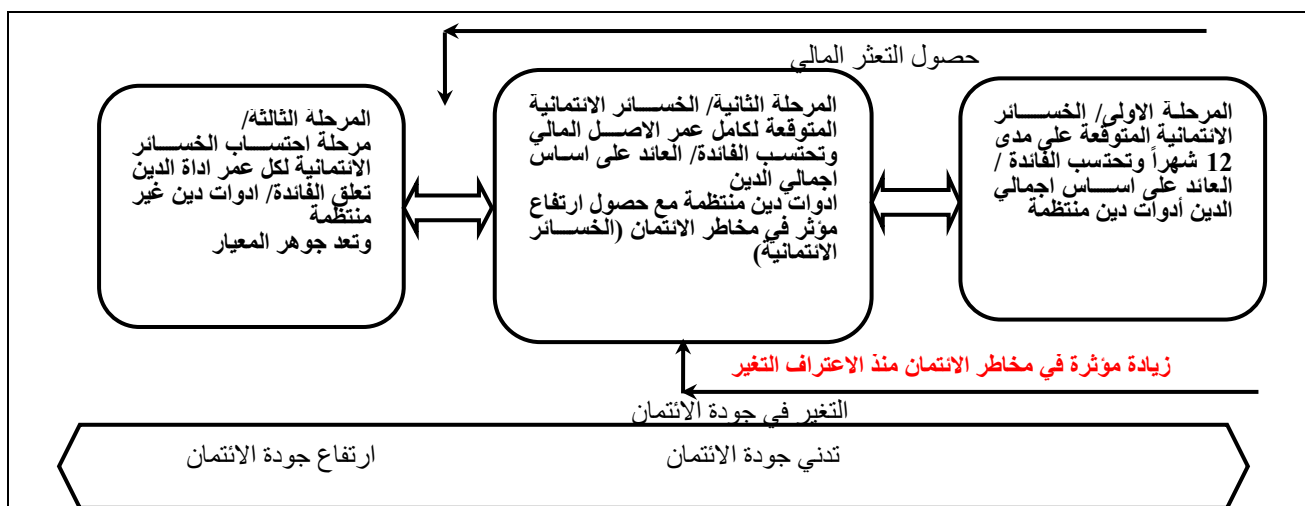
- 1-5 الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة أو (المستنفدة).
- 2-5 الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (بيان الدخل)
- 3-5 الموجودات بالقيمة العادلة من خلال دخل شامل آخر وتقييم بالقيمة العادلة (محمد ابو نصار, جمعة حميدات, مرجع سبق ذكره: 633) (يعقوب واخرون , 2018 : 531)

وقد حدد المعيار الية الاعتراف الأولي للموجودات المالية بالقيمة العادلة عند تعاقد أو بيع الموجود, واعتماد تاريخ التعامل أو تاريخ التسوية كأساس للاعتراف والإثبات, اما القياس اللاحق بعد تاريخ الاقتناء سيكون بالقيمة العادلة دون أي إضافة تكاليف أخرى. كما وقد أورد المعيار آلية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن منهجية التدني التي توجب الاعتراف بخسائر تدني بتاريخ التقرير للموجود المصنفة بالتكلفة المستنفدة, والموجود بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (عطية, 2014 : 131) وحدد المعيار IFRS9 تعريفاً للخسائر الائتمانية "أنها الفرق بين جميع التدفقات التعاقدية المستحقة للوحدة وفقاً للعقد, وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع الوحدة استلامها أي كل عجز نقدي "يتم تخفيض الموجودات المالية بقيمة مخصص الخسائر الائتمانية وليس الاعتراف بها عند تكبدها, ما يعني ضرورة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وتسجيلها بحساب محدد لمخصص الخسائر تدني بالقيمة العادلة(مجلس معايير المحاسبة الدولية, 2018: 13), كما وقد تطرق المعيار IFRS9 الى المناهج الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة وهي على النحو الاتي: (أحمد, 2019" ص 22-23) و(يوسف, 2022: 36)

- أ- الاول المنهج العام.
- ب- الثاني المنهج المبسط.
- ت- الثالث منهج الشراء أو الاقتناء بقيمة ائتمانية مضمحلة

كما وقد حدد معيار IFRS9 قياس الخسائر المتوقعة والمحتمل حدوثها خلال 12 شهراً كما وقد حدد الخطوات الواجب اعتمادها في حال لوحظ وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي, لتكون كأداة لتحديد التدني الذي يتم الاعتراف به خسائر الائتمان المتوقعة ECL.

ويمكن توضيح هذه الخطوات في الشكل الاتي: (يوسف, 2022: 36)

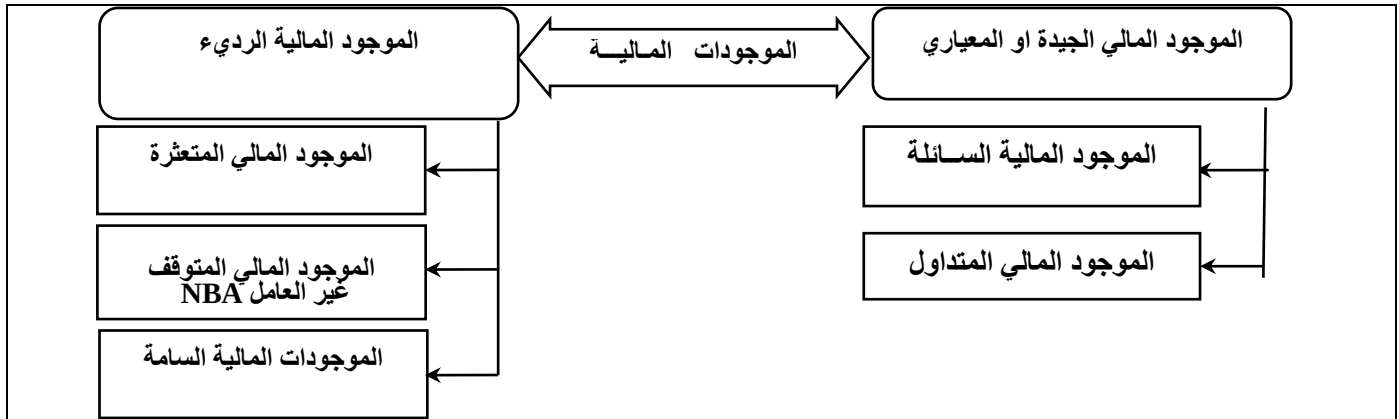


المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على (يوسف, 2022: 36)

الشكل 1: خطوات الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة

ويمكن التمييز بين الموجودات المالية من خلال ساستين هما :

- 1- الجودة الموجودة
- 2- المخاطر المتولدة من الموجود الامر الذي يولد نوعان من الموجودات (الاول الموجود المعياري / الجيدة, والثاني الموجود الرديء) وتشتمل كلاً من المجموعتين تصنيفات أخرى.(يوسف, 2022: 29) والشكل رقم (2) سوف يوضح تصنيف الموجودات المالية حسب درجة جودتها.



المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على (يوسف, 2022: 29)
الشكل 2: تصنيف الموجودات المالية حسب درجة جودتها

ومن خلال تصنيف الموجودات المالية يمكن الإشارة الى وجود خطر يصاحب اقتناء الموجود وخطر اثناء فتره الاحتفاظ بها, ما قد يحمل الوحدة اعباء ويتطلب من الوحدة الاحتياط عنها والاعتراف بالخسائر الانتمانية المتوقعة والإفصاح عنها وفقاً لمتطلبات المعيار IFRS9, الامر الذي يلزم مراقب الحسابات على تعديل خطة وبرنامج التدقيق تتناسب مع ما جاء في المعيار ليتمكن من يقدم تأكيد مقبول عنها, وبعبارة ذلك سوف يتعرض للمسألة المهنية والقانونية, بما أن الموجودات المالية المعيارية أو الجيدة والتي لا تعد محفوفة بالمخاطر لذا سوف يتم التركيز على الموجودات المالية الرديئة التي تعد حقل خضب محفوف بالمخاطر.

ومن هنا يمكن القول بأن بند الموجودات المالية الرديئة والتي تتضمن الموجودات المالية المتعثرة , والموجودات المالية المتوقفة أو الغير عاملة, والموجودات المالية السامة (تعتبر أحد اهم المخاطر الضمنية لأنها موروثه وكامنة, وتعد من أهم مخاطر الرقابة لان نظام الرقابة الداخلية لا يكشفها كونها موروثه وكامنة , وينتقل عبء الموجود من سنة إلى أخرى, وحجم تعاملاتها كبير, وكذلك يوجد مجال للاجتهاد من جانب الادارة خصوصاً في حالة وجود تعثر, فضلاً عن وجود ضعف في الضوابط القانونية والمحاسبية والرقابية الخاصة بها, فضلاً عن عدم الإلمام بمخاطرها واثرها السلبي, ولعدم وجود سياسات وإجراءات للتعامل معها(يوسف , 2022: 73) تعد مخاطر على مستوى جزئي لأنها تحدث لبند معين ضمن البيانات المالية أو لنوع معين من المعاملات ويتم تقديرها بأسلوب التقييم الموضوعي لنظام الرقابة الداخلية وهناك احتمال قد يكون النظام غير فاعل في اكتشاف هذه الاخطاء او المخالفات, الامر الذي يوجب على مراقب الحسابات اعتماد اسلوب التدقيق المستند للمخاطر او ما يطلق عليه "نموذج الخطر" الذي يستخدم من قبل مراقبي الحسابات من خلال تقدير مخاطر التدقيق للسيطرة عليها وأعداد برنامج تدقيق فعال للوصول إلى تأكيد معقول بأن البيانات المالية خالية من الاخطاء والتحريفات الجوهرية(علي, صاره , 2019: 25)

6- الملامح العامة لمسؤولية مراقب الحسابات:

عادة ما تنشأ مسؤولية مراقب الحسابات في حالة إهماله أو تقصيره أو عدم الاحتياط عند اداء مهام عمله أو عدم إدراكه لواجباته المهنية(شعراوي, 2018 : 31) . ولا تقف مسؤولية مراقب الحسابات تجاه الوحدة محل التدقيق أو الجهات المستفيدة, لكنه يعد مسؤولاً عن توجيه ومتابعة عمل والإشراف على المساعدين عند تنفيذهم لعملية التدقيق(العبادي, عبد الرحيم, 2018: 31). لذا يسأل مراقب الحسابات نتيجة لعدم الالتزام بالواجبات المهنية, أو عن إصداره لتقريره بناءً على تحريف لأجل تحقيق منافع خاصة له (توماس, وهنكي, 1989 : 219-221). ويسأل عدم التزامه بقواعد السلوك المهني وأخلاقيات المهنة, وقد أكدت القوانين والجهات المهنية على تقسيم المسؤولية القانونية التي يتعرض لها المراجع عند أداء مهام عمله إلى ثلاثة أنواع وهي(المسؤولية الجنائية , المسؤولية المدنية, المسؤولية التأديبية)(محمد, 2019: ص 237 - 300) , ومسؤولية مراقب الحسابات تكون عن تدقيق البيانات المالية وفقاً لعقد المبرم والتشريعات القانونية والمهنية, وفي حال إخلاله بأحد فقرات العقد يتعرض للمسألة, وبالتحديد عند الإهمال والتقصير في تنفيذ واجبات تجاه الوحدة محل التدقيق(الطائي, 2017: 70), كما يحق لكل طرف يقع عليه ضرر نتيجة لاعتماده على تقرير مراقب الحسابات أن يقاضه ويسأل ويعاقب عن الضرر الجسيم, بحسب درجة المسؤولية التي يتحملها وتبعاً لدرجة المخالفة أو الإهمال, ويمكن حصر نواحي القصور أداء مهام التدقيق تتمثل باحتمالات الاتية(القرشي, 2011: 288)

- أ- فشل مراقب الحسابات بالتخطيط لعملية التدقيق
- ب- فشل مراقب الحسابات في توافر الإفصاح المناسب عن المعلومات
- ج- فشل بتوفير مؤشرات إنذار مبكر عن وجود تعثر مالي واحتمالية وجود التعثر مالي.

و عليه يتوجب على مراقب الحسابات أن يحدد في تقريره مسؤوليته كما أوردها المعيار 700 المعدل ضمن الفقرة 37 تتمثل في إبداء الرأي فني محايد بشأن البيانات المالية وذلك لتمييزها عن مسؤولية الإدارة (المشهداني, عبد القادر , 2015: 35).

6-1 مسؤولية مراقب الحسابات عن مخاطر التدقيق في ظل تبني معيار IFRS9

الاتجاهات الحديثة تبين مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية التي تشمل نوعين أساسيين, هما على النحو الآتي:
6-1-1 البيانات المالية التقليدية وتضم المعلومات التاريخية, وتتضمن التقديرات المحاسبية ومنها المخصصات و الاحتياطات وإمكانية تحصيل الديون, في حالة اعتماد أساس الاستحقاق تعد البيانات المالية على الأحداث المستقبلية كالنفقات الإبرادية المؤجلة وغيرها. وتعد النفقات الرأسمالية وإستهلاك الموجودات الثابتة وفرض الاستمرارية ومبدأ القيمة القابلة للتحقق فقرات تحمل طابعاً مستقبلياً.

6-1-2 البيانات المالية المخططة أو التنبؤية: ويقصد بها البيانات مستقبلية والتي تتضمن كل ما يخص المستقبل, مصاعغة بشكل قيم مالية, (طلبة , 2019: 256).

وانعكاساً على التوجهات الحديثة للتدقيق اكدت الدراسات على مسؤولية مراقب الحسابات يجب أن تأخذ اتجاهين اساسيين وهما (يوسف, 2022: 51)

الاتجاه الاول مسؤوليات يتعرض لها مراقب الحسابات التدقيق وهما :-
أ. المسؤولية القانونية وتتضمن:

- المسؤولية المدنية والتي سوف تضم المسؤولية اتجاه الوحدة محل التدقيق و المسؤولية اتجاه الطرف الثالث
- المسؤولية الجنائية

ب. المسؤولية المهنية : وتتضمن

- المسؤولية عن مخالفة أداب السلوك المهني
- المسؤولية عن مخالفة الامانة المهنية

الاتجاه الثاني مسؤوليات يتعرض لها متعلقة بواجباته اثناء أداء مهام وهما

- مسؤولية مرتبطة بالجانب المهني وتتضمن:
 - المسؤولية عن اكتشاف الاخطاء والغش
 - المسؤولية عن استخدام العينات
- مسؤولية مرتبطة بالجانب التعاقدى وتضم - مسؤولية عن الخدمات الاستشارية
 - مسؤولية قرارات الادارة
 - مسؤولية عن التكاليف الخاص
- مسؤولية مرتبطة بالجوانب التنبويه وتشمل - المسؤولية عن الاحداث اللاحقة
 - مسؤولية عن تحديد مخاطر التدقيق
 - مسؤولية عن التقديرات المحاسبية
 - مسؤولية عن فرض الاستمرارية
 - مسؤولية عن المعلومات المالية المستقبلية

وأكدت دراسة يوسف 2022 على أن مسؤولية مراقب الحسابات يمكن حصرها في ثلاثة نواحي قصور مهنية اولها فشل مراقب الحسابات في عملية التخطيط لعمله , والثاني فشله في توفير شروط الإفصاح عن الموجودات المالية , والجانب الثالث يكمن في توفير مؤشرات إنذار مبكر عن وجود تعثر مالي (يوسف, 2022: 51).

ويمكن للباحثين صياغة المسؤولية في الاتجاه الاول عن التدقيق التقليدي اما الاتجاه الثاني فهي مسؤولية مراقب الحسابات من خلال تبني التدقيق وفقاً للمعايير الدولية لمنح تأكيد معقول عن دقة البيانات المالية, ما ينعكس على القيمة المضافة لتقرير مراقب الحسابات تمنح الطرف الثالث قدرة على اتخاذ القرار السليم وفقاً لتقديم مراقب الحسابات التأكيد المعقول بالتنبؤ بالمستقبل القريب ما ينعكس على القرار الاستثماري بشكل دقيق من خلال بيانات مالية تصدر بشفافية ومصداقية.

وفيما يخص مسؤولية مراقب الحسابات فهي تكمن في أبداء رأي فني محايد يؤكد به معقولة الأرصدة الظاهرة بالبيانات المالية والكشوفات الملحقة بها, وضمن فقرة الرأيه ويؤكد سلامة القياس والإفصاح والعرض للبيانات المالية الأمر الذي يوفر تأكيداً للطرف المستفيدة أن الموجودات المالية تم تصنيفها وقياسها وعرضها وفقاً لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي IFRS 9, ويتوجب على مراقب الحسابات تدقيق خطر الموجودات المالية وبالتحديد التي حددها المعيار IFRS 9 ضمن التصنيف الثاني (المتعثره) والتصنيف الثالث (السامة) لما لها أثار مستقبلية تبدأ بالتعثر وصولاً للإفلاس, الأمر الذي حمل مراقب الحسابات مسؤولية ومن خلال دراسة معايير التدقيق نجد أن مراقب الحسابات يسأل عن التنبؤات المستقبلية, وعن الإفصاح في تقريره عن الأمور الأساسية وبالتحديد تلك التي يكون لها تأثير مستقبلي على استمرارية الوحدة, ومسؤوليته عن منح تأكيد معقول عن الأحداث المستقبلية والتنبؤية عند تبني معيار IFRS 9 لكونه يلزم بتدقيق آلية احتساب خسائر الائتمان المتوقعة لكونها تتطلب تدقيق عدة مؤشرات تظهر أثرها المستقبلي, دراسة وتحليل المعلومات ومطابقتها بتكوين مخصصات لمواجهة خطر هبوط الأسعار أو الخسائر المحتملة, والتأكد من مدى دقة إفصاح الإدارة عنها, وتحديد المؤشرات التي توضح التوجهات المستقبلية عند تدقيق الموجودات المالية الرديئة, وانعكاسها على فرض الاستمرارية, وأثرها في التمثيل الصادق والعاقل للبيانات المالية ما يحمل مراقب الحسابات لمسؤولية التقصيرية للطرف الثالث (يوسف, 2022: 87).

7- الجانب التطبيقي

يستعرض الباحثان التحليل الاحصائي للبيانات واختبار فروض البحث من وجهة النظر الاحصائية والوقوف على العلاقة بين المتغيرات عبر استخدام البرنامج الاحصائي SPSS الاصدار 23. ويتمثل مجتمع البحث المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وتمثل عينة البحث المصارف التي طبقت معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) ومن واقع تقرير البنك المركزي العراقي استطاع الباحثان تحديد العينة التي طبقت المعيار من حيث تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية ودوره في الحد من المخاطر الائتمانية وتحديد مسؤولية مراقب الحسابات عند تدقيق الموجودات المالية. وفيما يلي جدول يبين المصارف المشمولة بالعينة بالبحث وكالاتي:

جدول (1) المصارف عينة البحث

م	اسم البنك	سنة التأسيس	سنة الادراج	تطبيق المعيار	الملاحظات
أ	السوق النظامي				
1	المصرف الأهلي العراقي	1995	2004	2019 مطبق	2019 مطبق للمعيار
2	المصرف التجاري العراقي	1992	2004		2018
3	المصرف المتحد للإستثمار	1994	2009	لم يطبق المعيار	
4	مصرف آشور الدولي	2005	2007		2018
5	مصرف الإستثمار العراقي	1993	2004		2018
6	مصرف الخليج التجاري	1999	2004	لم يطبق المعيار	
7	مصرف الشرق الأوسط العراق للإستثمار	1993	2004		2018
8	مصرف الشمال للتمويل والإستثمار	2004	2006		2017 بيانات صادرة
9	مصرف المنصور للإستثمار	2006	2008	2019 مطبق	2019 مطبق للمعيار
10	مصرف الموصل للتنمية والإستثمار	2001	2005	لم يطبق المعيار	
11	مصرف بابل	1999	2004		2018
12	مصرف بغداد	1992	2004	2019 مطبق	2019 مطبق للمعيار
13	مصرف سومر التجاري	1999	2004	2019 مطبق	2019 مطبق للمعيار
14	مصرف عبر العراق للإستثمار	2007/2006	2015	2019 مطبق	2019 مطبق للمعيار
ب	السوق الثانوي				
15	مصرف أربيل للإستثمار والتمويل	2009	2018		
16	مصرف الائتمان العراقي	1998	2004	2019 مطبق	2019 مطبق للمعيار
17	مصرف الاتحاد العراقي	2004	2006		2017
18	مصرف الإقتصاد للإستثمار والتمويل	1999	2005		2017 تحت الوصايا
19	مصرف الأقليم التجاري الموقع اربيل	2007	2017		2018
20	مصرف التنمية الدولي	2011	2017		2018
21	مصرف دار السلام للإستثمار	1999/1998	2004		2015 تحت الوصايا

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقرير البنك المركزي العراقي

1- نتائج اختبار الفروض:

تبين لنا من خلال التحليل ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي والذي يشير لنا ان الاختبارات هي اختبارات معلمية ولغرض تحديد معنوية الفروق الاحصائية في النتائج بين بيانات تطبيق نموذج خسائر الائتمان الفعلية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي 39 وبيانات نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9، كما وتم استخدام اختبار T لعينتين مرتبطتين للتأكد من تساوي او عدم تساوي المتوسطات للمجتمعين المرتبطتين والذي يعرف احصائياً باختبار (Paired Samples t-test T for Equality Means)، عند مستوى معنوية (0.05).

الفرض الاول: لا يؤدي تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) وتحديدًا نموذج الخسائر الائتمانية الى الحد من المخاطر الائتمانية في المصارف العراقية.

جدول (2)

نتائج اختبار t-test قياس الفروق للعينات المرتبطة في مؤشرات جودة الائتمان

النسبة	نسبة مخصص خسائر الائتمان		نسبة القروض المتعثرة		نسبة القروض الى اجمالي الاصول	
	المعيار المحاسبي 39	معيار الإبلاغ المالي 9	المعيار المحاسبي 39	معيار الإبلاغ المالي 9	المعيار المحاسبي 39	معيار الإبلاغ المالي 9
الاختبار T	2.350		2.566		0.685	
المعنوية	0.27		0.016		0.497	

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج SPSS

يتضح من الجدول اعلاه ان معنوية المؤشرات: الاول (نسبة مخصص خسائر الائتمان) والثاني (نسبة القروض المتعثرة)، والثالث (نسبة القروض الى اجمالي الاصول) بلغت (0.27) و(0.016) و(0.497) على التوالي وهي معنوية عند مستوى دلالة (0.05) مما يدل على

أن هناك تغير في كل من نسبة مخصص خسائر الائتمان ونسبة القروض المتعثرة كنتيجة لتطبيق النموذج الجديد وفق لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 وتحديداً نموذج الخسائر المتوقعة. والذي يؤكد لنا رفض الفرض العدمي الذي ينص على " لا يؤدي تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) وتحديداً نموذج الخسائر الائتمانية الى الحد من المخاطر الائتمانية في المصارف العراقية" وقبول الفرض البديل القائل " يؤدي تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) وتحديداً نموذج الخسائر الائتمانية الى الحد من المخاطر الائتمانية في المصارف العراقية " .

الفرض الثاني: لا يؤدي تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية الى تحديد مسؤولية مراقبي الحسابات عند تدقيق الموجودات المالية .

يمكن توضيح الافصاحات المقدمة من قبل مراقب الحسابات عن مؤشرات المخاطر المالية قبل وبعد تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة في ظل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) وتحديد مسؤولية مراقب الحسابات عنها في المصارف العراقية، ويبين الجدول الاتي نتائج الاختبار وقياس الفروق للعينات المرتبطة في مؤشرات المخاطر المالية الناتجة عن تطبيق النموذج والتي اشار اليها مراقب الحسابات في تقريره وكالاتي:

جدول (3)

نتائج اختبار t-test قياس الفروق للعينات المرتبطة في مؤشرات المخاطر المالية المفصّل عنها في تحديد مسؤولية مراقبي الحسابات

النسبة	الافصاح عن قياس مخاطر الائتمان	الافصاح عن قياس الفجوة التمويلية	الافصاح عن مخاطر الاستثمار	الافصاح عن مخاطر الأصول المصرفية
الاختبار T	4.430-	0.095-	7.249-	3.448-
المعنوية	0.000	0.921	0.000	0.001

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج SPSS

يتضح من الجدول السابق ان معنوية مؤشرات المخاطر المالية الناتجة عن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تم الافصاح عنها من قبل مراقبي الحسابات كانت معنوية في المؤشرات: الاول (الافصاح عن قياس مخاطر الائتمان) والثالث (الافصاح عن مخاطر الاستثمار) والرابع (الافصاح عن مخاطر الأصول المصرفية) بلغت (0.000) و(0.000) و(0.001) على التوالي وهي معنوية عند مستوى دلالة أقل من (0.05) مما يدل على أن هناك تغير في الافصاح عن كل من قياسات مخاطر الائتمان ومخاطر الاستثمار ومخاطر الأصول المصرفية، ما عدا الافصاح عن قياس الفجوة التمويلية والتي بلغت(0.921) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) كنتيجة لتطبيق النموذج الجديد وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 وتحديداً نموذج الخسائر المتوقعة. والذي يؤكد لنا رفض الفرض العدمي الذي ينص على " لا يؤدي تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية الى تحديد مسؤولية مراقبي الحسابات عند تدقيق الموجودات المالية " وقبول الفرض البديل القائل " يؤدي تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية الى تحديد مسؤولية مراقبي الحسابات عند تدقيق الموجودات المالية " .

8- النتائج:

1-8 إن تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 أدى الى حدوث تغيير جوهري من خلال ربط إدارة المخاطر بإدارة الوحدة الاقتصادية الامر الذي يؤدي الى تعزيز عملية اتخاذ القرارات الناتجة من توفير معلومات عالية الدقة عن المخاطر والافصاح عنها وأظهرت نتائج التحليل ان معنوية المؤشرات الاول (نسبة مخصص خسائر الائتمان) والثاني (نسبة القروض المتعثرة)، والثالث (نسبة القروض الى اجمالي الأصول) بلغت (0.27) و(0.016) و(0.497) على التوالي وهي معنوية عند مستوى دلالة (0.05) مما يدل على أن هناك تغير في كل من نسبة مخصص خسائر الائتمان ونسبة القروض المتعثرة كنتيجة لتطبيق النموذج الجديد وفق لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 وتحديداً نموذج الخسائر المتوقعة. والذي يؤكد لنا رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل القائل " يؤدي تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) وتحديداً نموذج الخسائر الائتمانية الى الحد من المخاطر الائتمانية في المصارف العراقية " .

2-8 ان نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة هو افضل من نموذج خسائر الائتمان الفعلية من خلال استيعاب خسائر الائتمان وذلك عبر استخدام منهج الاعتراف بالخسائر الائتمانية لحظة الاعتراف المبدئي بالأصل المالي واعتماد نموذج موحد يطبق على الأصول المالية كافة، وأظهرت نتائج التحليل معنوية مؤشرات المخاطر المالية الناتجة عن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تم الافصاح عنها من قبل مراقبي الحسابات كانت معنوية في المؤشرات: الاول (الافصاح عن قياس مخاطر الائتمان) والثالث (الافصاح عن مخاطر الاستثمار) والرابع (الافصاح عن مخاطر الأصول المصرفية) بلغت (0.000) و(0.000) و(0.001) على التوالي وهي معنوية عند مستوى دلالة أقل من (0.05) مما يدل على أن هناك تغير في الافصاح عن كل من قياسات مخاطر الائتمان ومخاطر الاستثمار ومخاطر الأصول المصرفية، ما عدا الافصاح عن قياس الفجوة التمويلية والتي بلغت(0.921) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) كنتيجة لتطبيق النموذج الجديد وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 وتحديداً نموذج الخسائر المتوقعة. والذي يؤكد لنا رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل القائل " يؤدي تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية الى تحديد مسؤولية مراقبي الحسابات عند تدقيق الموجودات المالية " .

3-8 وجود علاقة معنوية بين تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 وتحديداً نموذج خسائر الائتمان المتوقعة والحد من مخاطر الائتمان ومخاطر الاستثمار ومخاطر الأصول المصرفية عند قيام مراقبي الحسابات بالإفصاح عنها في المصارف العراقية.

4-8 وجود علاقة معنوية بين تطبيق الافصاح عن نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وتحديد مسؤولية مراقبي الحسابات عند الإفصاح والتقرير عن تلك المخاطر في المصارف العراقية.

- 9- التوصيات:
- 9-1 ضرورة ان يقوم البنك المركزي العراقي بوضع اسس واضحة تحدد المخصصات الواردة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة في ظل معيار الابلأغ المالي الدولي رقم 9 بهدف ضمان توحيد الممارسات الخاصة في المصارف العراقية.
- 9-2 ضرورة توجيه المصارف بزيادة سقف رؤوس الاموال في المصارف لمواجهة الزيادات المتوقعة في المخصصات الناتجة من تطبيق هذا النموذج.
- 9-3 تصميم قاعدة بيانات لكافة الزبائن وتطوير السياسات والانظمة الداخلية ووضع الخطط الاستراتيجية لغرض تقييم المخاطر الائتمانية بشكل اكثر دقة وبما يتوافق ومتطلبات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- 9-4 التحقق من كفاءة المعلومات الواردة والمستخدم في حساب نموذج الخسائر المتوقعة وقياسها في المصارف .

المصادر

1. Sha 'rawi,Suhair (2019),"The Origins of the Review",House of Mercy,first edition.
2. Abadi Abd al-Rahim,Rashid,Mustafa,Mohammed,Mahmoud (2018),"Modern Trends in Revision",October Engineering Press,first edition.
3. Attiya,Mohamed Abdel Hamid Mohamed (2014),"Encyclopedia of International Accounting Standards - Part II",University Education House for Printing and Publishing,Egypt.
4. Al-Qurayshi,Ayad Rashid (2011),"External scrutiny",theoretical and applied scientific curriculum,first edition,Books and Documents House,Iraq,Baghdad.
5. Talba,Mohammed Hamed (2019),"Studies in Review",first edition,Dar al-Daha Printing, Faculty of Commerce, Penha University.
6. Ahmad,Hala Fa 'aq Aziz (2014),"The impact of the risk-based audit methodology on the issues of the external audit program is applied research at the General Company for Central Markets,submitted to the Board of Trustees of the Arab Institute of Chartered Accountants as part of the requirements for obtaining a legal accounting certificate.
7. Quadrilateral,Youssef Abdu Rashid (2002). Audit risks and their impact on the credibility of results. Master of Science in Accounting, Faculty of Management and Economics, University of Mestisi.
8. Al-Akili,Isra Ali Jasim (2021),"Impact of possession of toxic assets in the financial position and its impact on the value of Iraqi banking sector shares",Master's thesis in accounting, Faculty of Administration and Economics, Wasit University.
9. Abdul Aziz,Ahmed Mohammed Siddiq (2019),Audit governance and its role in reducing audit risks and improving the quality of financial reporting Doctoral thesis in Accounting, Faculty of Postgraduate Studies, Nile University.
10. (2017),"Accounting disclosure of poor financial assets,contingent liabilities and external auditor liability",applied research in a sample of Iraqi banks,doctoral thesis,Graduate Institute of Accounting and Financial Studies,University of Baghdad.
11. Fadil,Jamal Naji Mohammed (2018),"Audit of financial risk disclosure in banks according to IAS and IFRS and its role in rationalizing investment decisions - applied research in a sample of private commercial banks listed on the Iraqi securities market",doctoral thesis,Graduate Institute of Accounting and Financial Studies,University of Bagof Bag.
12. Al Kaabi,Rafiq Hamid Attiya (2014),Relative Importance of Audit Risks and their Role in the Quality of External Auditor's Work,Master's Thesis in Accounting, Arab Institute of Chartered Accountants, Baghdad.
13. Tiab,Mohammed Shafiq,(2021),The impact of the application of Financial Instruments Standard 9 IFRS on the program and report of the Comptroller,Master's thesis in Accounting, Faculty of Management and Economics-Baghdad University.
14. Yusuf,Ban Riad (2022),"Proposed framework for the review of poor financial assets for the purpose of improving the quality of the review of financial statements - Applied study to Iraqi banks,doctoral thesis in accounting, University of Penha/College of Commerce
15. Ahmed,Mohamed Ahmed Abbas (2019),Impact of Personal and Organizational Factors on the Efficiency and Effectiveness of the Internal Auditor's Performance to Improve Risk-based Audit Quality,Journal of Financial and Business Research,vol. 04,No. 01, Faculty of Commerce, Porseid University.

16. Al-Shara 'a,Aqil Shakir,Al-Asadi,Salim,Nidal Javad,(2023),"Impact of liquidity risk on credit capacity - Analytical study of a sample of banks listed on the Iraqi stock market for the period (2011- 2020) submitted to the sixteenth Scientific Conference,Karbala University, Faculty of Management ulty of Economics.
17. Sara,Ben Yahya Ali,Greo,(2019),"External Audit Risk Triggers and Underdeveloped Factors",Ra's Journal of Economic and Administrative Studies (JAEAS) vol. 01 - No. 01,University of Grady Algeria.
18. Azam,Saidi,Abdul Ghafar,Mohsen Obaid,Abdulrahman,Sharif Saad (2022),"The impact of the application of the expected credit loss model on the financial solvency of Egyptian banks: applied study,Alexandria Journal of Accounting Research,Accounting and Auditing Department,VI-Issue III.
19. Omar,Omar Al-Nur Karim Al-Din (2023),"The Impact of Peer Review Application on Reducing Auditing Risks",field study on Sudan's external audit offices,African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences,Department of Accounting and Finance,Faculty of Economics and Administrative Sciences,BUniversity of Bof Bakt al-ReReza,Sudda.
20. Mashhadani,Bushra Najem Abdullah,Abdul Kader,Mustafa (2015) "An open framework for developing IFRS reporting in Iraq",Journal of Accounting and Financial Studies,vol. X,No. 31
21. Jacob,Baqer,Ismail,Abtahej,Abdul Abbas,Jenan (2018),"Accounting Practices of Financial Instruments in Light of Developments of International Accounting Standards - Applied Study in the Private Banking Sector in the Iraqi Environment",Journal of the Faculty of Management,Management and Finance Studies,Volume 10,issue 3.
22. Arzhenovskiy,S. V.,Bakhteev,A. V.,Sinyavskaya,T. G.,& Hahonova,N. N. (2019). Audit risk assessment model." International Journal of Economics and Business Administration,Volume VII,Special Issue 1,accepted 25/05/19 ,2019 ,p;76
23. Casta,J. F.,Lejard,C.,& Paget-Blanc,E. (2019, August). The implementation of the IFRS 9 in banking industry. In EUFIN 2019: The 15th Workshop on European Financial Reporting.
24. Eriksson,N.,& Rådström,N. (2019). The implications of IFRS 9–for Equity Analysts. ,Master’s Thesis ,Department of Business Studies ,Uppsala University ,Swedish